تقويم الإبلاغ المالي في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1)- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

م.د. استقلال جمعة وجر
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.126.15

تأريخ أستلام البحث :2020/12/3 **مقبول للنشر بتأريخ : 2020/12/22**

المستخلص :

يهدف البحث إلى تقويم الإبلاغ المالي في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) في عينة من المصارف العراقية الخاصة، بغية التعرف على مدى التزام إدارات المصارف بإعداد وعرض القوائم المالية على وفق متطلبات IAS1 المعمول بها دوليا ،منهج البحث: إعتمد البحث منهجاً إستقرائياً لتحليل الإبلاغ المالي في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) في مصارف عراقية لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار في ضوء اعتماد وتبني المعايير الدولية للابلاغ المالي. فضلا عن إعتماد منهجاً إستنتاجياً في الجانب التطبيقي، مع الإعانة بالتحليل الوصفي لدراسة القوائم المالية مصارف عراقية لقياس مستوى الإلتزام (أو عدم الالتزام) بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) لتقويم الابلاغ المالي. **الاستنتاجات:** توصل البحث الاستنتاجات أهمها:
(1) ان الاختلاف ما بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومتطلبات الإبلاغ المالي في البيئة المصرفية العراقية، يمكن ان يكون له تأثير جوهري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية (المصارف العراقية)، ، كما يمكن ان يؤدي الاختلاف الى تغيير في سياسات المصارف العراقية للإبلاغ عن المعلومات او تكاليف الإبلاغ عن تلك المعلومات. **(2)** أشارت نتائج تقويم الإبلاغ المالي للمصارف (عَيّنة البحث)، ان هناك تطبيق جزئي لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي فيما كان هناك عدم تطبيق للفقرتين (متطلبات عدم التاكد ومتطلبات الأحكام والتقديرات)،اذ تتعلق هاتان الفقرتان بتقرير المدقق والقياس والتعديل على المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات، ومازال هناك ضعف في تطبيق القياس وفق القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض القوائم المالية" ، المعايير الدولية، الإبلاغ المالي.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 126/ كانون الاول/ 2020
الصفحات : 198-210

المقدمة

تتطلب طبيعة العمل المصرفي وجود ثقة عالية من مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المقدمة، لذلك تعد المعايير الدولية الوسيلة التي تجعل المحاسبة لغة مفهومة وموحدة بين جميع الوحدات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ،وتعمل على توفير معلومات مفيدة لأصحاب المصالح كالمستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين وغيرهم بما في ذلك الجهات الضريبية، والعاملين، والزبائن، والباحثين لاتخاذ قرارات الاستثمار، والائتمان، والمراقبة والقرارات الأخرى، ويعد الهدف الرئيس للمحاسبة والإبلاغ المالي. وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف بشكل فاعل وكفؤ تظهر حاجة مُلِحة لتقويم الابلاغ المالي في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) عرض القوائم المالية .

يسعى البحث إلى معرفة أبعاد تطبيق معيار المحاسبة الدولي (1) لتقويم الإبلاغ المالي وإعادة النظر بسياسات وإجراءات مطبقة تعزيزاً لجودة الإبلاغ المالي. يستعرض البحث إبتداءاً المنهجية المتبعة، يليها منظور مفاهيمي عن الإبلاغ المالي والمعايير الدولية، ثم المشكلات التي تواجه الابلاغ المالي ثم يُعَزز هذا العرض بتقويم وتحليل لواقع تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1)عرض القوائم المالية لتقويم الابلاغ المالي، يلي ذلك عرض لما تم التوصل اليه من استنتاجات وتوصيات.

منهجية البحث

تتكون المنهجية من العناصر الآتية:

1-1: مشكلة البحث:

تقتضي التحولات الاقتصادية السريعة في البيئة المصرفية الدولية، ومتطلبات أسواق المال من المعلومات، على المصارف العراقية مراجعة وتطوير منهجها في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، سيما بعد إصدار تعليمات البنك المركزي العراقي ذو العدد (9/12) في 2016/1/4، الملزمة بتطبيق تلك المعايير، وإعادة النظر بما يتم نشره في القوائم المالية. لذا تتمثل مشكلة البحث في معرفة مستوى التزام المصارف العراقية بمضامين معيار المحاسبة الدولي(1)"عرض القوائم المالية" لتقويم الإبلاغ المالي، **ضمن هذا السياق يمكن طرح التساؤلات الآتية** :

- هل تلبي معلومات القوائم المالية المنشورة للمصارف العراقية متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1)عرض القوائم المالية ؟
- هل تتوافق طريقة عرض البيانات المالية للمصارف العراقية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1)عرض القوائم المالية ؟
- هل تلبي عملية الابلاغ المالي عن البيانات المالية وغير المالية في المصارف العراقية متطلبات المعيار الدولي (1) عرض القوائم المالية ؟

2-1: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساس للبحث بتقويم الإبلاغ المالي في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) "عرض القوائم المالية" من خلال تحقيق الاتي:

1- التعرف على بعض التغيرات التي طرأت على معيار المحاسبة الدولي(1) في ظل تبني المعايير الدولية للابلاغ المالي من خلال عرض ملخص للمعيار.
2- التعرف على مستوى التزام المصارف العراقية بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1).
3- توجيه عناية ادارات المصارف للمتطلبات غير المعمول بها وبيان مدى تأثيرها في جودة الابلاغ المالي للمصارف.

3-1: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث مع تزايد التأكيد على تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المصارف العراقية، والافادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية، وبالتالي تحقيق جودة الإبلاغ المالي، فضلاً عن التعرف على مدى قدرة إدارات المصارف على تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1)، وذلك ليتسنى لمستخدمي القوائم المالية المقارنة بين المصارف لغرض التقييم واتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، فضلا عن امكانية توسعة العلاقات المالية الخارجية والتي تنعكس إيجاباً على نشاط سوق الأوراق المالية.

4-1: فرضيات البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها :

"لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات المعيار الدولي (1) عند اعداد وعرض القوائم المالية"، وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الأتية:

1- لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات تحديد القوائم المالية وأسس الإبلاغ وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

2- لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الامتثال مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
3- لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات عرض المعلومات المقارنة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
4- لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
5- لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن حالات عدم التأكد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
6- لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الأحكام والتقديرات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
7- لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الإيضاحات في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

1-5: مناهج البحث العلمي المُستخدمة في إعداد البحـــث:

إعتمد البحث منهجاً إستقرائياً لتحليل الإبلاغ المالي في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) في مصارف عراقية لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق متطلبات المعيار في ضوء اعتماد وتبني المعايير الدولية للابلاغ المالي. فضلا عن إعتماد منهجاً إستنتاجياً في الجانب التطبيقي، مع الإعانة بالتحليل الوصفي لدراسة القوائم المالية مصارف عراقية لقياس مستوى الإلتزام (أو عدم الالتزام) بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) لتقويم الابلاغ المالي.

1-6: الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

بالنسبة للحدود الزمانية، إعتُمِدَت قوائم مالية منشورة ، لِعَيِّنة من ثلاثة مصارف عراقية مُدرَجة في سوق العراق للأوراق المالية لعام (2019) ، أما **الحدود المكانية،** ونظراً لتعلق البحث بتقويم الإبلاغ المالي للمصارف العراقية، تتمثل هذه الحدود بثلاثة مصارف من مجموع 16 مصرف شكلت مجتمع البحث اي بنسبة 19% بسبب توافر بياناتها المالية نظراً لمتطلبات سوق العراق من إفصاح يُعزز الإبلاغ والشفافية.

1-7: الاساليب الاحصائية المطبقة.

استعمال البرنامج SPSS في التحليل، واستخراج الاوساط الحسابية والانحراف المعياري ومستوى التطبيق في قائمة الفحص. اذ ان المتغير الذي يعبر عن مستويات التطبيق يمثل مقياس ترتيبي (غير مطبق، مطبق جزئي، مطبق) وبالأوزان (1، 2، 3) على التوالي. وبحسب الجدول الاتي:

متغيرات مستوى التطبيق

مستوى التطبيق	المتوسط المرجح
غير مطبق	1 - 1.666
مطبق جزئي	1.667 -2.333
مطبق	2.334 -3

2. الإبلاغ المالي والمعايير الدولية – منظور مفاهيمي

2-1مفهوم الإبلاغ المالي

يرى البعض بأن هناك تشابه بين المحاسبة والإبلاغ المالي، على الرغم من الاختلاف الواضح في المصطلحين واللذين غالباً ما يستخدمان معاً، اذ يستخدم مصطلح المحاسبة " لوصف عملية التجميع، والتحليل، والتصنيف، وتسجيل المعاملات ذات الصلة بالمعاملات والأحداث."

في حين يشير مصطلح الإبلاغ المالي إلى انه "عملية تجميع وتلخيص للمعلومات التفصيلية التي تم الحصول عليها، وتحليلها، وتصنيفها، ومعالجتها بواسطة المحاسبة، ووضعها في شكل او صيغة قابلة للاستعمال من قبل متخذي القرارات (Genito: 2013 : 48).

يُعدُ الإبلاغ المالي وظيفة محاسبية مهمة ولاحقة تلي وظيفة القياس، إذ لا فائدة كبيرة تـــُرتجى من قياس لا يـَعـقـُبهُ إبلاغ. يمثل الإبلاغ المالي "معلومات توفرها وحدة إقتصادية ما لمساعدة مستخدمين في قرارات تخصيص رأسمال تلك الوحدة و يتضمن عناصر متعددة من بينها قوائم مالية. عرَّف مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي)، القوائم المالية على انها صورة جوهرية تُمَيِّزْ الإبلاغ المالي ووسيلة إيصال أساسية لمعلومات مالية إلى أطراف خارج الوحدة الاقتصادية (فرج:2006: 83).

ويلاحظ بان المحاسبة تتضمن أنشطة أوسع من قبيل التسجيل وان الإبلاغ المالي يعد فرعا منها، أي ان الإبلاغ المالي وظيفة محاسبية لاحقة لوظيفة القياس والتسجيل، إذ بمجرد الانتهاء من تسجيل قيود اليومية يتم وضع صيغ او أشكال قابلة للاستعمال، متمثلة بقوائم مالية تلبي حاجات المستخدمين.المحاسبي، اي المعلومات بشان موارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها ودخلها.

يعد الهدف الاساس من الابلاغ المالي توفير معلومات مالية مفيدة حول الوحدة الاقتصادية للمستثمرين الحاليين والمحتملين ، والمقرضين والدائنين وغيرهم لاتخاذ قرارات حول موارد الوحدة الاقتصادية والاستثمار والائتمان

وقرارات اخرى مشابهه (Kieso et. al.: 2014:7). وينبغي أن تكون المعلومات مفهومة لأولئك الذين لديهم فهم معقول للأنشطة التجارية والاقتصادية ولديهم رغبة لدراسة المعلومات بقدر معقول من العناية (FASB:2008:11).

2. 2 المعايير الدولية للإبلاغ المالي

تعد المعايير المحاسبة المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر في المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج أعمالها وتوصيلها للمستفيدين. تمثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي (International Financial Reporting Standards (IFRS)) معياراً يُصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية كجزء من توجه نحو توافق عالمي (Global Harmonization) للممارسات المحاسبية (Jeter and Chaney: 2015: 833). ويُرحب المستثمرون والدائنون والمحللون الماليون وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية بتبني معايير محاسبية تقتضي الجودة العالية والشفافية وامكانية المقارنة من حيث الصيغة، اذ من دون وجود مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي، فانه من الصعب مقارنة المعلومات المالية المعدة من قبل الوحدات الاقتصادية الموجودة في اماكن مختلفة من العالم، وقد أصبحت المعايير الدولية للإبلاغ المالي مجموعة معايير محاسبية مقبولة عالميا تلبي احتياجات اسواق راس المال العالمية(ميرزا وهولت:2011: 3).

3 . مشكلات تواجه الإبلاغ المالي

اشار عدد من أعضاء لجنة المحاسبة الأمريكية(AAA) في بداية التسعينات الى وجود فجوة توقعات محاسبية في نظام الإبلاغ المالي الأمريكي والأجزاء الأخرى من العالم. كما أشاروا الى تحديد عدد من الأسباب لوجود هذه الفجوة منها ، "التمسك بالشكل القانوني بدلا من الجوهر الاقتصادي، واستخدام التكلفة بدلا من القيمة، والتركيز على الماضي بدلا من المستقبل ومنفعة الأرباح بدلا من الثروة (رأس المال)ويمكن تلخيص بعض الاسباب كالاتي: (Beattie,et.al:2004:1)، (Sutton:2002:323)، (248: 2003 : Herz).

اولاً: أكدت التغيرات في طبيعة العمل المحاسبي والتي تضمنت تزايد الميزة التنافسية وعمليات خلق القيمة، والتي تعتمد على الأصول غير الملموسة لتلبية احتياجات معلومات السوق وتوفير المعلومات اللازمة للشفافية والمساءلة، بان هناك حاجة للتوسع خارج انموذج الإبلاغ المالي التقليدي الذي يؤكد، على المعلومات الكمية، والمعلومات المالية التقليدية، من الجدير بالذكر ان التقرير الذي كان مؤثراً للغاية هو التقرير الذي نشره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA)، تقرير (Jenkins). والذي كان يهدف إلى تحسين عمليات إعداد تقارير الأعمال، من خلال تبني التركيز على العملاء، أي من خلال تلبية الاحتياجات من المعلومات للمستثمرين والدائنين. واقترح التقرير انموذجاً شاملاً لعمل التقارير والذي تبنى مجموعة واسعة ومتكاملة من المعلومات " يتكون هذا الانموذج من ثمان مواضيع رئيسة (البيانات المالية، بيانات التشغيل، وتحليل الإدارة، المعلومات الاستطلاعية، معلومات عن الإدارة والمساهمين ،الأهداف واسراتيجية ووصف الأعمال وهيكل الصناعة) والعديد من المواضيع الفرعية.

ثانياً: تطبيق الانموذج المحاسبي للعصر الصناعي على اقتصاد عصر المعلومات و يرى البعض بان السبب وراء مشكلات وإخفاقات الأبلاغ المالي يتمثل في الانموذج المحاسبي، الذي اصبح قديماً وغير مواكب للتطورات المتسارعة. اي ان المشكلة الأساسية تتمثل في محاولة تطبيق الانموذج المحاسبي للعصر الصناعي على أقتصاد عصر المعلومات. وان الحلول المطروحة تتضمن عدة اشياء مثل، الابلاغ في الوقت المناسب، وكذلك الإبلاغ الذي يسعى الى تجنب التعقيدات التي يصعب فهمها، من خلال المطالبة بافصاحات قابلة للفهم، بشكل اكبر، واعتراف أوسع في القوائم المالية للأصول غير الملموسة. وبالرغم من حقيقة هذه المشكلات في الانموذج المحاسبي، و الأفكار المطروحة والتي تعد مثيره للاهتمام من الناحية الفكرية، الا انها قدمت القليل لمعالجة التحديات التي تجسدت في حالات شركة Enron و WorledCom والتي تم فيها تحريف الإبلاغ المالي بشكل متعمد، بهدف تضليل المستثمرين والجمهور حول الاداء الاقتصادي الفعلي للوحدات الاقتصادية.

ثالثاً: يرى البعض ان معايير الابلاغ المالي سهلت عمليات الاحتيال كونها مبنية وبشكل مفرط على اساس القواعد التفصيلية وان قواعد الحد الواضح او البيَن جزءاً لا يتجزأ من بعض معايير الابلاغ المالي، والذي شجع منهج الشكل على الجوهر للابلاغ المالي، وقدم الاساس لإنشاء او بناء المعاملات و تجنب الشفافية في الابلاغ المالي.

رابعاً: نشأت الكثير من تلك المشكلات من الانتهاكات الصريحة للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والفشل الواضح بعمليات التدقيق و حوكمة الشركات، وبناء المعاملات الصورية المخادعة من قبل البنوك الاستثمارية، كما دفعت هذه المشكلات أيضا إلى تساؤلات ومخاوف أوسع بشأن كل جانب من جوانب نظام الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية، بما في ذلك المعايير المحاسبية وعملية وضع المعايير.

وللحد من تلك المشكلات قام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بمشروع مشترك لتطوير مجموعة من المعايير المتقاربة واستخدامها في جميع أنحاء العالم، والغرض من التقارب هو وضع مجموعة مشتركة من المعايير المحاسبية التي يتم تسميتها بالمعايير الدولية

للإبلاغ المالي (Banimahd and Shariati:2012:57-59). في عام 2007 حل معيار المحاسبة الدولي(1)"عرض البيانات المالية" محل معيارالمحاسبة الدولي(1)"عرض البيانات المالية" (المنقح في 2003) كما تم تعديله في 2005. وأدخلت تعديلات لاحقة في عام 2011. يحدد معيار المحاسبة الدولي(1) المتطلبات العامة الخاصة بعرض البيانات المالية والإرشادات المتعلقة بتنظيمها بالإضافة إلى الحد الأدنى من المتطلبات المرتبطة بمحتواها. كان السبب وراء تعديل المعيار في عام 2007 هو إضافة ومتطلب للمعلومات في البيانات المالية بناءً على الخصائص المشتركة. لذلك اعتبر المجلس انه من المفيد فصل التغيرات في حقوق الملكية(صافي الأصول)الخاصة بوحدة اقتصادية ما خلال الفترة الناشئة من المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين عن التغيرات الأخرى من حقوق الملكية. ولذلك قرر المجلس عرض كافة تغيرات المالكين في حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية بشكل منفصل عن تغيرات غير المالكين في حقوق الملكية. اما سبب تعديلات عام 2011 فقد أدت إلى تحسين اتساق ووضوح عرض بنود الدخل الشامل الآخر. أبرزت التعديلات ايضا الأهمية التي يوليها المجلس لعرض الأرباح او الخسائر والدخل الشامل الآخر معا وبنفس القدر من الأهمية (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين:737: 2015) . **والجدول (1) يعرض ملخص للمعيار الدولي (1)عرض القوائم المالية من منظور المعايير الدولية للإبلاغ المالي.**

جدول (1)

عرض ملخص للمعيار الدولي (1)عرض القوائم المالية من منظور المعايير الدولية للابلاغ المالي

الاعتبارات العامة						مكونات القوائم المالية
العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: ينبغي تقديم القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولة للابلاغ المالي والامتثال لجميع متطلبات IFRSS	**فرض الاستمرارية:** ينبغي اعداد القوائم لمالية على اساس فرض الاستمرارية مالم يكن لإدارة الوحدة الاقتتصادية نية التصفية او التوقف عن المتاجرة او وجود مؤشر على توقف الوحدة الاقتصادية عن العمل.	**اساس الاستحقاق المحاسبي:** ينبغي على الوحدة الاقتصادية استخدام اساس الاستحقاق عند اعداد القوائم المالية باستثناء معلومات التدفقات لنقدية.	**الاتساق في العرض:** ينبغي على الوحدة الاقتصادية الاحتفاظ بعرض وتصنيف البنود في القوائم المالية لمدة ما الى المدة التي تليها باستثناء بعض الحالات	**المادية والتجميع:** ينبغي على الوحدة الاقتصادية عرض كل فئة مادية من البنود المماثلة بشكل منفصل	**التقاص:** على الوحدة الاقتصادية عدم أجراء تقاص بين الاصول والالتزامات و الدخل والمصروفات مالم تقتضي المعايير الدولية للابلاغ المالي IFRSS	**المعلومات المقارنة:** ينبغي على الوحدة الاقتصادية عرض معلومات مقارنة ما لا يقل عن عام واحد مالم يكن غير عملي	**تشمل المجموعة الكاملة من القوائم المالية على :** · قائمة المركز المالي · قائمة الدخل الشامل او قائمة الدخل ·قائمة التغيرات في حقوق الملكية · قائمة التدفقات النقدية · الملاحظات ينبغي عرض القوائم المالية بنفس مقدار الاهمية الاهمية في المجموعة الكاملة للقوائم المالية

الهيكل والمحتوى				
تحديد القوائم المالية:	**قائمة المركز المالي**		**قائمة الدخل الشامل**	**قائمة التغيرات في حقوق الملكية**
ينبغي على الوحدة تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الاخرى في نفس الوثيقة المنشورة.	عرض البنود المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل. او عرض البنود حسب السيولة		تعرض الوحدة جميع بنود الدخل والمصروفات المعترف بها خلال المدة.	المعلومات المطلوبة لتقديمها:
أسم الوحدة التي قدمت التقرير	الاصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	في بيان واحد من الدخل الشامل. في قائمتين: قائمة تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل منفصلة)، وقائمة اخرى للدخل الشامل	إجمالي الدخل الشامل للفترة، بحيث يظهر اجمالي المبالغ المتعلقة بمالكي الشركة الام وحقوق الملكية غير المسيطر عليها.
ما اذا كانت القوائم المالية تخص الوحدة الاقتصادية منفردة او مجموعة من الوحدات.	يتوقع تحقيقه او بيعه او استهلاكه في دورة تشغيل عادية للوحدة.	من المتوقع التسديد اثناء دورة تشغيل عادية للوحدة.	المعلومات المطلوب تقديمها في: تم تحديد بيان الدخل الشامل في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 IAS .82 – 87 الربح أو الخسارة على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي1 IAS .88	بالنسبة لكل عنصر من عناصر حقوق الملكية ، يتم التعرف على آثار التطبيق/ الاستعادة بأثر رجعي وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 8 السياسات المحاسبية ، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
تاريخ انتهاء مدة اعداد التقارير او المدة التي تغطيها القوائم المالية ذات العلاقة او الايضاحات	يحتفظ به لغرض المتاجرة بشكل رئيس ومن المتوقع ان يتحقق خلال 12 شهراً .	تم الحصول عليها بغرض المتاجرة.	الدخل الشامل الآخر في معيار المحاسبة الدولي 1 .96-90	مبالغ المعاملات التي تتم مع المالكين بصفتهم ملاك ، مع توضيح المساهمات والتوزيعات المنفصلة لهم.
عملة العرض المستخدمة	النقد وما في حكم النقد المكافئ	ينبغي تسويتها خلال 12 شهراً.	المعلومات المطلوبة لتقديمها على الوجه أو في الملاحظات على بيان الدخل الشامل مفصّلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1. 97	لكل مكون من حقوق الملكية، تتم مقارنة بين القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة، تكشف عن كل تغيير بشكل منفصل.
مستوى التقريب		ليس للوحدة الاقتصادية حق غير مشروط.	يجب على الكيانات الاختيار بين "وظيفة طريقة حساب" و "طبيعة طريقة حساب" لعرض بنود السطر ضمن الدخل الشامل الآخر مطلوبة	مقدار توزيعات الأرباح للمالكين خلال الفترة (بالاضافة الى الإفصاح عنها في الملاحظات)
ملاحظات القوائم المالية	إن المعلومات المطلوب تقديمها في بيان المركز المالي مذكورة		البنود ضمن الدخل الشامل الآخر مطلوب أن يتم	تحليل كل عنصر من العناصر الاخرى للدخل الشامل

	بالتفصيل في معيار المحاسبة الدولي 1. 54		تصنيفها إلى فئتين: تلك التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة تلك التي لا يمكن إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة.	OCI (بالاضافة الى الكشف عنها في الملاحظات).
بيان الامتثال للمعايير الدولية للابلاغ المالي.	• تم توضيح المعلومات الإضافية المطلوب تقديمها في البيان أو في الملاحظات في معيار المحاسبة الدولي.1.79 - 80.		**القائمة الثالثة للمركز المالي**	
يجب الافصاح عن السياسات المحاسبية الهامة والتقديرات والافتراضات والأحكام.	**قائمة التدفقات النقدية**		يوضح التحسن فيما يتعلق بالبيان المالي الثالث الموضع المطلوب عند تغيير الكيان للسياسات المحاسبية ، أو إجراء عمليات إعادة صياغة أو إعادة تصنيف بأثر رجعي:	
تقديم معلومات إضافية مفيدة لفهم المستخدمين في اتخاذ القرار.	• تعرض للمستخدمين القوائم المالية مع معلومات التدفق النقدي (المعيار المحاسبي الدولي IAS 7 قائمة التدفقات النقدية) .		البيان الافتتاحي مطلوب إذا كان التأثير ماديًا فقط.	
المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم أهداف الوحدة والسياسات وعمليات إدارة رأس المال.			يتم تقديم بيان الافتتاح كما في فترة تسبق مباشرة فترة المقارنة المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 1 (على سبيل المثال اذا كان تاريخ الإبلاغ للوضع المالي للكيان 31 كانون الاول 2012 ، سيكون في 1 كانون الثاني 2011)	
			قم بتضمين الملاحظات فقط للفترة الثالثة المتعلقة بالتغيير	

Source:Mackenzie,Bruce,Coetsee,Danie,Njikizana,Tapiwa,Selbst,Edwin,Selbst,Chamboko,Raymond,Colyvas,Blaise,Hanekom ,Brandon, (2013**),"Interpretation and Application International Financial Reporting Standards**",Wiley.

4- إلتزام مصارف عراقية بمعيار المحاسبة الدولي(1)عرض القوائم المالية: منظور تقويمي

يتميز القطاع المصرفي العراقي بالحداثة والتحديات التي يواجهها، لذلك هناك حاجة إلى درجة عالية من الإفصاح والشفافية والتي تنعكس على كل الجوانب المالية في أعمال ذلك القطاع. وقد بادرت الدولة العراقية بعد التغيير عام2003إلى إصدار بعض القوانين والتعليمات التي تنظم عمل هذا القطاع، **تؤكد هذه القوانين في مضامينها على تطبيق معايير دولية للمحاسبة، لغرض الاندماج مع الاقتصاد العالمي وتطبيق المتطلبات الدولية التي تفرضها المنظمات والمؤسسات التي ترعى العمل المصرفي والاقتصادي في العالم.** كما أصدر البنك المركزي العراقي قراره بالجلسة المرقمة(1421) في 2007/3/17 بإعداد القوائم المالية السنوية للمصارف المحلية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فضلاً عن تأكيد البنك بانتقال كافة المصارف إلى تطبيق تلك المعايير بالأمر المرقم 12/ 9 بتاريخ 1/ 4/ 2016.

ثانيا : اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

اختبار الفرضية الرئيسية

لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات المعيار الدولي (1) من منظور المعايير الدولية للابلاغ المالي عند اعداد وعرض القوائم المالية.

جدول (2)

مستوى تطبيق متطلبات المعيار الدولي (1) من منظور المعايير الدولية للابلاغ المالي عند اعداد وعرض القوائم المالية، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1.	مصرف الاستثمار العراقي	1.85	62	0.83816
2.	مصرف الخليج التجاري	1.87	62	0.83871
	المصرف التجاري العراقي	2.02	67	0.82050
المتوسط العام		1.91	64	

عند استخراج المتوسط الحسابي لمجموعة المتوسطات الذي يبلغ 1.91 وهو مؤشر يدل على مستوى التطبيق الجزئي لمتطلبات المعيار الدولي (1) من منظور المعايير الدولية للابلاغ المالي عند اعداد وعرض القوائم المالية، في المصارف عينة البحث.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات تحديد القوائم المالية واسس الابلاغ وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

يتبين من الجدول (3) الى ان المتوسط العام لالتزام المصارف العراقية بمتطلبات تحديد القوائم المالية واسس الابلاغ وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1). هو 2.70 مما يشير الى التزامها بالتطبيق وبدرجة مقبولة ومتقاربة للمصارف الثلاث.

جدول (3)

مستوى تطبيق متطلبات تحديد القوائم المالية واسس الابلاغ وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1.	مصرف الاستثمار العراقي	2.67	89	0.58893
2.	مصرف الخليج التجاري	2.64	88	0.58553
3.	المصرف التجاري العراقي	2.79	93	0.49307
المتوسط العام		2.7	90	0.56312

الفرضية الفرعية الثانية:

لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الامتثال مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

تشير النتائج في الجدول (4) إلى ان المتوسط العام لالتزام المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الإفصاح عن الامتثال مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) هو 1.87 ويدل على تطبيق جزئي، وللمصارف الثلاث.

جدول (4)
مستوى تطبيق متطلبات الافصاح عن الامتثال مع المعايير الدولية للابلاغ المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
.1	مصرف الاستثمار العراقي	1.79	60	0.51640
.2	مصرف الخليج التجاري	1.76	59	0.51640
.3	المصرف التجاري العراقي	2.06	69	0.75277
	المتوسط العام	1.87	62	0.79902

الفرضية الفرعية الثالثة:
لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات عرض المعلومات المقارنة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
الجدول (5) يبين ان المتوسط العام هو 1.80 لالتزام المصارف العراقية بتطبيق متطلبات عرض المعلومات المقارنة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1). وهو يظهر تطبيق جزئي وهو متساوي للمصارف الثلاث.

جدول (5)
مستوى تطبيق متطلبات عرض المعلومات المقارنة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
.1	مصرف الاستثمار العراقي	1.80	60	0.75107
.2	مصرف الخليج التجاري	1.80	60	0.75107
.3	المصرف التجاري العراقي	1.80	60	0.75107
	المتوسط العام	1.80	60	0.73104

الفرضية الفرعية الرابعة:
لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
يبين الجدول (6) ان المتوسط العام لالتزام المصارف العراقية بتطبيق متطلبات التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) هو 2.20 وهو تطبيق محدود ومتقارب للمصارف الثلاث.

جدول (6)
مستوى تطبيق متطلبات التمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
.1	مصرف الاستثمار العراقي	2.40	80	0.89443
.2	مصرف الخليج التجاري	1.80	60	0.83666
.3	المصرف التجاري العراقي	2.40	80	0.89443
	المتوسط العام	2.20	73	0.86189

الفرضية الفرعية الخامسة:
لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الافصاح عن حالات عدم التاكد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
الجدول (7) يبين ان المتوسط العام لالتزام المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الافصاح عن حالات عدم التاكد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) هو 1.22 وهو يشير الى عدم تطبيق لتلك المتطلبات. ونتائج المصارف الثلاث متقاربة في ذلك.

جدول (7)
مستوى تطبيق متطلبات الافصاح عن حالات عدم التاكد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1.	مصرف الاستثمار العراقي	1.00	33	0.0000
2.	مصرف الخليج التجاري	1.33	44	0.57735
3.	المصرف التجاري العراقي	1.33	44	0.57735
	المتوسط العام	1.22	41	0.44096

الفرضية الفرعية السادسة:
لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الافصاح عن الاحكام والتقديرات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
الجدول (8) يبين ان المتوسط العام لالتزام المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الافصاح عن الاحكام والتقديرات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) هو 1.22 وهو يشير الى عدم تطبيق لتلك المتطلبات. ونتائج المصارف الثلاث متقاربة في ذلك.

جدول (8)
مستوى تطبيق متطلبات الافصاح عن حالات عن الاحكام والتقديرات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1.	مصرف الاستثمار العراقي	1.00	33	0.70711
2.	مصرف الخليج التجاري	1.33	44	0.70711
3.	المصرف التجاري العراقي	1.33	44	0.70711
	المتوسط العام	1.22	41	0.54772

الفرضية الفرعية السابعة:
لا تلتزم المصارف العراقية بتطبيق متطلبات الافصاح عن الايضاحات في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).
ان الجدول (9) يبين ان المتوسط العام لتطبيق المصارف العراقية لمتطلبات الافصاح عن الايضاحات في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) هو 2.37 وهو يشير الى تطبيق بدرجة مقبولة ومتقاربة للمصارف الثلاث.

جدول (9)
مستوى تطبيق متطلبات الافصاح عن الايضاحات في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، في المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري
1.	مصرف الاستثمار العراقي	2.26	75	0.68755
2.	مصرف الخليج التجاري	2.42	81	0.67420
3.	المصرف التجاري العراقي	2.42	81	0.67420
	المتوسط العام	2.37	79	0,66287

جدول (10)
ملخص التحليلات الاحصائية لمصارف عينة البحث

اسم المصرف / تطبيق المعيار الدولي رقم (1)	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج التجاري	المصرف التجاري العراقي	المتوسط العام	النسبة المئوية	مستوى التطبيق
متطلبات تحديد القوائم المالية واسس الابلاغ	2.67	2.64	2.79	2.70	90	مطبق
متطلبات الامتثال مع المعايير الدولية للابلاغ المالي	1.79	1.76	2.06	1.87	62	مطبق جزئي
متطلبات الافصاح عن المعلومات المقارنة	1.80	1.80	1.80	1.8	60	مطبق جزئي
متطلبات التميز بين البنود المتداولة وغير المتداولة	2.40	1.80	2.40	2.20	73	مطبق جزئي
متطلبات عدم التاكد	1.00	1.33	1.33	1.22	41	غير مطبق
متطلبات الاحكام والتقديرات	1.00	1.33	1.33	1.22	41	غير مطبق
متطلبات الافصاح عن الايضاحات	2.26	2.42	2.42	2.36	79	مطبق
المتوسط العام	1.85	1.87	2.02	1.91	64	مطبق جزئي

يتبين من الجدول (10) ان المصارف العينة كانت مطبقة بشكل جزئي للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، فيما كان هناك عدم تطبيق للفقرتين (متطلبات عدم التأكد و متطلبات الأحكام والتقديرات)،اذ تتعلق هاتان الفقرتان بتقرير المدقق والقياس والتعديل على المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات، ومازال هناك ضعف في تطبيق القياس وفق القيمة العادلة.

القرار	قيمة المعنوي	قيمة T
ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة	.000	7.22-

تم إجراء اختبار (T) على الفرضية الرئيسة وتبين من خلال هذا الاختبار قبول الفرضية البديلة القائلة بعدم قيام المصارف (عينة البحث) بتطبيق كلي لمتطلبات الإبلاغ المالي اذ وجدت قيمة المعنوية اقل من قيمة مستوى الدلالة (0.05) اي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الإستنتاجات:

يمكن إدراج أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة كالآتي:

1. تعد المعايير الدولية للابلاغ المالي الموضوع الاكثر أهمية حالياً، وربما الاكثر تأثيراً في المحاسبة، وقد اخذ مجتمع الاعمال الدولي بالتحول الفعلي نحو اعتماد تلك المعايير. ونظراً لأهمية القطاع المصرفي والدور الكبير الذي يضطلع به. اكد البنك المركزي العراقي سعيه لتطبيق معايير المحاسبة الدولية والتحذير من عدم التطبيق.
2. ان الاختلاف مابين المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومتطلبات الإبلاغ المالي في البيئة المصرفية العراقية، يمكن ان يكون له تأثير جوهري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية (المصارف العراقية)، ، كما يمكن ان يؤدي الاختلاف الى تغيير في سياسات المصارف العراقية للإبلاغ عن المعلومات او تكاليف الإبلاغ عن تلك المعلومات.
3. مرت المعايير المحاسبية بمراحل وتطوير ومنها معيار المحاسبة الدولي (1)، إذ طرأت تعديلات عديدة ، وفي اطار المقارنة مع البيئة العراقية يتضح مدى الفجوة إذ كانت القواعد العراقية تفتقر الى ما يقابل تلك المعايير، والذي كان ينعكس سلباً على جودة الإبلاغ المالي والإصلاح المصرفي.
4. أشارت نتائج تقويم الإبلاغ المالي للمصارف (عيّنة البحث)، ان هناك تطبيق جزئي لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي(1) ، فيما كان هناك عدم تطبيق للفقرتين (متطلبات عدم التاكد و متطلبات الاحكام والتقديرات)،اذ تتعلق هاتان الفقرتان بتقرير المدقق والقياس والتعديل على المبالغ المسجلة للأصول والالتزامات، ومازال هناك ضعف في تطبيق القياس وفق القيمة العادلة.

5-2 التوصيات:

يمكن عرض أهم التوصيات وكالآتي:

1. ضرورة تطبيق معايير دولية للإبلاغ المالي مستندة إلى المبادئ لقياس وعرض أدوات مالية وأنشطة تحوط ضد مخاطر عديدة مع توافر إدارات تُعنى باكتشاف وتأشير ومعالجة المخاطر، فضلاً عن ضرورة تطوير خبرات كل من معدي القوائم المالية والمدققين ومراجعة برامج التعليم المحاسبي.
2. يتطلب من المصارف العراقية اجراء بعض التعديلات على مسارات عملها الرئيسة. فضلاً عن ذلك، فان متطلبات الافصاح المتزايد وفقاً لهذه المعايير يمكن ان تغير من المعلومات التي يحصل عليها المستثمرون.
3. ينبغي مواكبة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية وبما يتلائم مع البيئة العراقية، إذ شهد العالم والعراق تغيرات كبيرة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، متمثلة بالانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، وإصدار بعض التشريعات لعدد من المؤسسات الحكومية مثل (البنك المركزي العراقي والمصارف وشركات التأمين وسوق العراق للأوراق المالية) التي الزمت تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

4. ينبغي ايجاد حلول لمشكلات القياس وفق القيمة العادلة والتي تنعكس سلبا على جودة الابلاغ المالي اذ يُعَدُ الإبلاغ المالي وظيفة محاسبية مهمة ولاحقة تلي وظيفة القياس.

5. المصادر

1-6 المصادر العربية

1. التقارير السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث لسنة 2019.
2. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين **(2015)،"المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية" الجزء الاول، عمان- الاردن.**
3. فرج، عماد صبيح،(2006)،" **تـأثـير صياغـة أهـداف المحاسبـة في تحديـد تفضيـلات المستثمريـن والإدارة من المعلومـات المحاسبيـة في الشرِكـات المـساهمـة "**،أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة- الجامعة لمستنصرية، (غير منشورة).
4. ميرزا، عباس علي وهولت، جراهام جي (2011) ،" المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دليل وكتاب تنفيذ عملي" الطبعة الثالثة، الأردن، عمان.

2-6: المصادر الأجنبية

5. Banimahd, Bahman, Shariati Marziyeh, (2012),"Do Stewardship and Accounting Conservatism Have A Role in Financial Reporting in Emerging Markets? Evidence from Iranian Accountants' Perceptions",Journal of Basic and Applied,www.textroad.com
6. Beattie Vivien, McInnes Bill, and Stella Fearnley, (2004), **"A Methodology for Analysing and Evaluating Narratives in Annual Reports: A Comprehensive Descriptive Profile and Metrics for Disclosure Quality Attributes",** University of Glasgow, Glasgow ePrints Service http://eprints.gla.ac.uk.
7. Financial Accounting Standards Board (FASB), (2008), "**Statement of Financial Accounting Concepts No. 1- "** Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises.
8. Genito,Michael.,(2013), **An Overview of Governmental Accounting and Financial Reporting,** Government Finance Review,29,1.
9. Herz, R. H. (2003). A year of challenge and change for the FASB. *Accounting Horizons*, 17(3), 247-255.
10. Jeter Debra C., and Chaney Paul K., (2015), **Advanced Accounting**, Wiley.
11. Kieso, D., Weygandt, J. and Warfield, T. (2014). Intermediate Accounting,IFRS Edition, 2th ed, John Wiley and sons Inc, U.S.A.
12. Mackenzie,Bruce,Coetsee,Danie,Njikizana,Tapiwa,Selbst,Edwin,Selbst,Chambok o,Raymond,Colyvas,Blaise,Hanekom,Brandon, (2013),"**Interpretation and Application International Financial Reporting Standards**",Wiley
13. Sutton ,Michael H, (2002), **"Financial Reporting at a Crossroads",** Accounting Horizons, (Vol. 16 No. 4).

Valuation of Financial Reporting According to Requirements of International Accounting Standard (1) - an applied study in a sample of Iraqi banks

Dr.Istiqlal Jumaah Wajar

Abstract

The research aims to evaluate financial reporting in a sample of private Iraqi banks according to requirements of the International Accounting Standard (1) [IAS 1], in order to identify the extent of bank administrations' commitment to prepare and present financial statements in accordance with the requirements of IAS 1 internationally applied. **Research method**: The research adopted an investigative approach to analyze financial reporting in light of the requirements of International Accounting Standard (1) in Iraqi banks to determine the extent of compliance with the application of the standard requirements for the adoption of international financial reporting standards; as well as, adopting a deductive approach in the practical aspect, with the use of descriptive analysis to study the financial statements of Iraqi banks to measure the level of compliance (or non-compliance) with the requirements of International Accounting Standard (1).

Conclusions of most importance are as follows: (1)The difference between international financial reporting standards and financial reporting requirements in the Iraqi banking environment could have a fundamental impact on the financial statements of the Iraqi banks, and the difference could also lead to a change in the Iraqi banks' policies for reporting information, Or the costs of reporting that information. (2) The results of the evaluation of the financial reporting of banks (the research sample) indicated that there is a partial application of the requirements of the international accounting standard while there was a lack of application of the two issues (the requirements of uncertainty and the requirements of judgments and estimates), as these two issues relate to the auditor's report, measurement and amendment to the amounts recorded for assets and liabilities, and there is still weakness in applying fair value measurements.

Key words: IAS 1, presentation of financial statements, international standards, financial reporting.

……
……
……